مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السابع/ العدد الأول
جوان 2020

OEB Univ. Publish. Co.

دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

The role of oil revenues in achieving sustainable development in Algeria

د. سامي فؤاد براك

brek.samifouad@univ-oeb.dz
مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي
- أم البواقي-

تاريخ الاستلام: 2020/04/03 تاريخ قبول النشر: 2020/06/16 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص:

لعب النفط دورا رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية، سواء في الأقطار المنتجة أو المستوردة له، باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثرا فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، فلقد حاولت الكثير من الدول النامية زيادة معدلات إنتاجها الاقتصادية من المواد الأولية لسداد إلتزاماتها الخارجية.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية، يعد قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد، وذلك لأنه لا يزال يعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن95% وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 30% ومن هذا المنطلق تهدف دراستنا إلى تحديد مدى تأثير العوائد النفطية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، العوائد النفطية، قطاع المحروقات، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : **Q01**، **P28**.

المؤلف المرسل: سامي فؤاد براك، **الإيميل :** brekfouad@yahoo.fr

Abstract:

Oil played a major role in determining the course and nature of development, both in the countries produced or imported. Oil as a strategic commodity is considered a basic material in industry and has an effective impact on various aspects of economic activity, Of developing countries to increase the rates of economic production of raw materials and to meet their external obligations.

Algeria, like other developing countries, is the backbone of the economy, because it still counts more than four decades of independence as the dominant sector of economic activity. It contributes to Algerian exports by more than 95% in the GDP by about 30% this is the result of our study determining the impact of oil revenues on achieving sustainable development in Algeria.

Keywords: sustainable development; oil revenues; Hydrocarbons sector; Algerian economy.

Jel Classification: **Q01; P28**.

I. المقدمة:

تعد قمة الأرض من أهم النشاطات الدولية التي تم من خلالها التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، إذ يشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم، بحيث تسمح بمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية، ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية، وتطرح في السنوات الأخيرة بالجزائر قضية الإصلاحات بشدة وهذا في عديد المجلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا ارتبطت بمسألة التنمية الشاملة والمستدامة.

فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى، بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين، أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم العدالة في التوزيع التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد التعاون كمصدر أساسي للإشباع الذاتي، الأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات وأخيرا الاستدامة التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل

الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم وبدورها هذه المؤشرات لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح.

1. إشكالية الدراسة:

الجزائر على غرار باقي الدول النفطية، عرفت خلال السنوات الأخيرة من 2000 إلى يومنا هذا تدفقا كبيرا في العوائد النفطية، بسبب ارتفاع أسعار النفط وهي أيضا تواجه تحدي إدارة هذه العوائد بكفاءة إذ أن هذه العوائد تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنموية شاملة إذا ما تم استخدامها وتوظيفها بشكل تحكمه الكفاءة والشفافية بعيدا عن الهدر والتبذير والاختلاس، ومن خلال رؤية مستقبلية واضحة تضفي إلى المزيد من الكفاءة في استخدام هذه العوائد بما يضمن الاستدامة في عملية التنمية وعلى ضوء ما سبق ذكره جاءت إشكالية دراستنا على الشكل الآتي:

ما هو دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر ؟

أما الأسئلة الفرعية تتضمن أساسا العناصر التالية:

- ما مدى أهمية العوائد النفطية على نمو القطاعات غير نفطية بالجزائر؟
- ما مدى مساهمة قطاع النفط في تحقيق تنمية اقتصادية وبيئية مستدامة بالجزائر؟
- ما مدى توظيف العوائد النفطية في تمويل تكاليف التنمية المستدامة بالجزائر ؟

2. فرضيات البحث:

حتى يتسنى لنا ضبط الموضوع بشكل جيد حاولنا صياغة بعض الفرضيات من أجل الإجابة عن الأسئلة التي طرحت ضمن الإشكالية على النحو التالي:

- يعتبر قطاع النفط من أهم القطاعات في الجزائر حيث يساهم بنسبة 98% في الاقتصاد ويساعد في نمو القطاعات الأخرى.
- تلعب العوائد النفطية دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توزيع العوائد النفطية على مختلف القطاعات الأخرى.
- إن غياب قواعد الشفافية والمساءلة والمراقبة في تمويل تكاليف التنمية المستدامة يؤدي إلى عدم الاستخدام الأمثل لعوائد النفط في الجزائر.

3. مبررات إختيار الموضوع:

تم إختيار الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- حاجة البحث العلمي لمثل هذه الدراسات إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفط، فمدى الاستغلال الأمثل لهذه العوائد لخلق نموذج اقتصادي جديد.
- أهمية موضوع التنمية المستدامة نظرا لعدم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعة خاصة في وقتنا الراهن.

4. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلي تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي:

- تحديد مفهوم دقيق للتنمية المستدامة حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية، وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.
- التعرف على كيفية الإدارة المثلى للعوائد النفطية وفق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة التي تشكل عنصر هام في التنمية المستدامة وذلك للحفاظ على الموارد المسخرة من الهدر والتبديد.
- تحليل وتقييم دور عوائد النفط في المسار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

5. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في الاعتبارات التالية:

- أهمية عوائد النفط في تمويل التنمية المستدامة.
- التقلبات الحادة في أسعار النفط في إيراداته، والتي يصعب التنبؤ بها وهو ما يتطلب من الدول النفطية تبني سياسات تهدف إلى التخفيف من تأثير حدة هذه التقلبات.
- يعتبر النفط موردا ناضبا، ومن هنا تبرز أهمية استغلال عوائده استغلالا أمثلا لحماية حقوق الأجيال المقبلة من هذه الثروة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

6. حدود الدراسة:

* **الحدود الزمنية:** لتحديد الفترة الزمانية في دراستنا اعتمدنا على بداية الاهتمام الفعلي بالتنمية المستدامة عن طريق اتفاقية كيوتو وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(UNCED)، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل، في الفترة من03 – 14جوان 1992 حيث تم تحديد دراستنا من سنة 2000 إلى سنة 2016.

* **الحدود المكانية :** تركزت دراستنا على دراسة أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر باستخدام أهم مؤشرات التنمية المستدامة.

7. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة استندت الدراسة إلـــى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كـركيزة أساسية في هذا البحث الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات بهدف وصف المشكلة وتحليلها.

8. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتي تتقاطع مع دراستنا هذه في بعض النقاط، وأهم هذه الدراسات:

* **الدراسة الأولى:** حاج بن زيدان(2013)، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا (دراسة تحليلية قياسية حالة:الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أن الأهمية الاستراتيجية للبترول تتجلى بكل وضوح بما تمثله من نسبة معتبرة في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول الريعية وأن التوجه الاستراتيجي لبعض الدول لمحاولة توفير نموذج اقتصادي جديد ينقصه توفير الوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة، حيث تعرضت الدراسة إلى أنه لاتزال هذه الدول الريعية بعيدة كل البعد عن الفعالية اللازمة لتحقيق وبناء اقتصاد متنوع وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بالتعرف على قطاع المحروقات وكذا معرفة مدى الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه أصحاب القرار على جميع المستويات نحو الاهتمام بضرورة إحداث نموذج اقتصادي جديد قائم على التنويع.

* **الدراسة الثانية:** عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس(2012)، **أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008)**، الندوة الدولية للجزائر، 50 سنة من تجارب التنمية (الدولة، الاقتصاد، المجتمع)، الجزائر.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هو أن لتذبذبات أسعار النفط في الأسواق الدولية أثر كبير على عملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة في الدول ذات الاقتصاد

الريعي حالة الجزائر، وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بتسليطها الضوء على إشكالية هذه التذبذبات في أسعار النفط باعتبارها متغيرات خارجية ومختلف الإصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة الجزائرية معالجتها .

* **الدراسة الثالثة:** قدي عبد المجيد(2008)، **الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ضرورة العمل على تفعيل الأساليب الحكومية لخلق اقتصاد متنوع بعيدا عن الريع البترولي، سواء تعلق الأمر بالأطر المناسبة للأعمال أو ملء الفراغ والريادة في العديد من المجالات وبالأخص مجال التمويل والمهارات، وتتداخل هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بالتعرف على عوائد النفط والوقوف على الدور الذي تلعبه في اقتصاديات البلدان النامية وكذا إبراز أثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن العوائد البترولية تعتبر منفذا خصبا لتدعيم الاقتصاد الجزائري من خلال توظيفها في خلق مختلف البنى والهياكل اللازمة لبناء نموذج اقتصادي جديد.

9. مصطلحات الدراسة:

لابد من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوربا الشرقية فتستخدم كلمة نفط بدلا من بترول وفي المنطقة العربية هناك توزع بين استخدام هذين المصطلحين علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء (مخلفي، 2012، ص12)، وقد قمنا باختيار واستعمال مصطلح النفط عوض البترول طيلة دراستنا بهدف توحيد مصطلحات بحثنا.

10. هيكل الدراسة:

من خلال ما تقدم في طرح إشكالية دراساتنا وبناء على الأهداف والفرضيات المتبناة قمنا بتناول العوائد النفطية في الجزائر وإلى كيفية تأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016 وهذا من خلال المحاور التالية:

- أهمية العوائد النفطية بالنسبة للإقتصاد الجزائري.
- إمكانيات الجزائر النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.
- دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

II. أهمية العوائد النفطية بالنسبة للإقتصاد الجزائري:

إن الخلفية التاريخية لتطور قطاع النفط في الجزائر ابتداء من اكتشافه مرورا بسيطرة الدولة على هذا القطاع تدريجيا، وصولا إلى السيطرة التامة على مصادر الثروة للمجتمع والاقتصاد هذه الثروة التي فتئت أهميتها تتزايد عبر الزمن إلى الدرجة التي باتت فيها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة عوائد النفط. لذا سنحاول التعرف على إمكانيات الجزائر النفطية وتطور العائدات النفطية فيها، مع محاولة التعرف على قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب هذه العوائد.

1. خلفية تاريخية على النفط الجزائري:

1.1. إكتشاف النفط: إن إكتشاف النفط في الجزائر قديم وحديث في نفس الوقت هذا التناقض الظاهري يجد تفسيره في كون النفط في الجزائر يرجع إلى عهد الفينيقيين ولكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956، وبحكم وجود النفط في الجزائر سابقا فقد أعطت بالتالي أرضية واعدة للبحث حيث استأنفت الأبحاث من جديد سنة 1941 في شمال البلاد دائما، ولكن الأبحاث كانت بصفة منتظمة وبإرادة أقوى، ومع ذلك فإن النتائج لم تكن مشجعة وتواصلت الأبحاث والأشغال إلى سنة 1949 حيث توجت بإكتشاف حقل وادي القطران من قبل شركة النفط أومال AUMALE التي تفرعت عن المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي CAREP على عمق قريب، ولقد كان هذا الحقل معروفا منذ زمن طويل فكان سكان المنطقة يلاحظون بقعا من الزيت على وجه الأرض، وأرسلت الشركة الفرنسية للبترول(C.F.P) في سنة 1949 بعثة لمهمة بالصحراء، توجت بتقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود المحروقات بالصحراء الجزائرية، ولم تنتظر للتأكد من ذلك حتى جهزت وسائل التدخل من أجل الشروع في الأشغال. وتعتبر سنة 1952 بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص غطت مساحة 600.000 كلم^2 استفادت منها أربع شركات نفطية.

تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود من أكبر الحقول في العالم، وفي سنة

1958 أنشأ قانون نفط صحراوي، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء وكما تضمن على العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 إنتقلت السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي (بن عمر، 2008، ص53).

2.1. من إنشاء سوناطراك إلى تأميم المحروقات: تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963 لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو إنجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتعدى20 شهر، ثم تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها، معالجة وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات وفي سنة 1968 أصبحت الجزائر عضوا في الأوبك (Hamidouche, 2005, p63).

3.1. تأميم المحروقات: إن قرار الجزائر لتأميم المحروقات في فبراير 1971 أدخل الشركة الوطنية للمحروقات في ديناميكية جديدة، من أهداف سوناطراك توسيع أنشطتها على مستوى جميع منشآت النفط والغاز وبالتالي السيطرة على كامل سلسلة المحروقات وهذا من خلال وضع برنامج أكثر صرامة في مجال التخطيط تميزت هذه السنة أيضا بشراء سوناطراك لأول ناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل اسم الحقل الغازي لحاسي الرمل (http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html, consulté le 20/08/2019 à 23h20) .

4.1. أهمية العوائد النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري: تعد الجزائر دولة نفطية وذلك لأن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط إلي جانب عوائد الغاز

ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات صادرات النفط بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات فقط وإنما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك السنوية التي تحويها ميزانية الدولة ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام.
- عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية.
- تعد عوائد النفط من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، إذ يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول رقم (01) في ملحق الجداول.

إذ يوضح الجدول رقم (01) أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2002 – 2016، 35.40 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل، وتجدر الإشارة إلى أن النفط الخام يمثل 38% من صادرات المحروقات ويمثل الغاز الطبيعي 47% أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين GPL 07% و Condensate 08%.

ومن الجدول رقم (02) في ملحق الجدول يلاحظ تزايد إيرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة ليتعثر سنة 2006، حيث سجلت قيمة 1001.4 مليار دينار، بعدما بلغت قيمته 588.3 مليار دينار سنة 2004، وعاودت الإيرادات النفطية في الارتفاع بنسبة 61.9% سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، وهذا راجع إلى الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بتبني قانون جديد للمحروقات 14/86 المعدل بـ21/91 الذي عمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال قطاع المحروقات عامة وللصناعة النفطية خاصة (زايري، 2011، ص60).

إن نسبة الجباية البترولية خلال هذه الفترة 2002-2016 دائما تفوق 50% يعني أن الجباية البترولية، مساهمة بشكل كبير في الإيرادات العامة على عكس الجباية العادية، وهذا كله يرجع لسبب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، وأن الدولة تسعى جادة لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

III. إمكانيات الجزائر النفطية في تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر الجزائر إحدى الدول النشطة ضمن منظمة الأوبك، كما أنها تحتل مكانة هامة ضمن السوق العالمية وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها البلاد، وسنحاول فيما يلي التعرف على الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطي والطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط.

1. تطور إحتياطي النفط في الجزائر:

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط ومعظم احتياطات النفط تقع في النصف الشرقي من البلاد، حيث يحوى حوض حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي . وتعتبر الجزائر ثالث دولة افريقية من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا، من خلال الجدول رقم (03) في ملحق الجداول نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي انخفاض حاد منذ تأميم المحروقات سنة 1971، وإن ما يمكن ملاحظته أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت في فترات متفرقة منذ بداية السبعينات إلى غاية 2007 ليسجل أعلى مستوى له سنة 2008 بمقدار 12270 مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار منذ 2009 إلى غاية 2016 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة.

2. تطور العائدات النفطية في الجزائر:

تعترض العائدات النفطية مشاكل من حيث تقدير قيمتها نتيجة الحرص على سرية حجم العائدات. وعموما فإن الارتفاع المستمر لأسعار النفط إلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العائدات النفطية وتراكم الفوائض المالية، ويوضح الجدول رقم (04) تطور هذه العائدات، إذ أن الإيرادات النفطية في نهاية التسعينات انخفضت حيث سجل إجمالي الإيرادات في سنة 2002 بقيمة 9774,0 مليون دولار في نفس هذه السنة وبعد هذه السنة عادت إلى ارتفاع بسبب إرتفاع أسعار النفط خاصة من سنة 2000 إلى غاية 2008 حيث بلغ أكبر ارتفاع بقيمة 77194.6 مليون دولار، وعرفت السنة الموالية انخفاض كبير بقيمة 32779.5 مليون دولار حيث بلغت العائدات

سنة 2009 ما قيمته 44415.5 مليون دولار يرجع هذا الانخفاض لسبب تراجع أسعار النفط والأزمة الأزمة النفطية وعاد للإرتفاع ببطء بعد سنة 2009، حيث بلغت 56121.6 مليون دولار في سنة 2010، وفي سنة2011 بلغت ارتفاعا كبيرا نوعا ما حيث وصلت إلى قيمة 71661.8 مليون دولار ويرجع هذا لسبب ارتفاع أسعار النفط.

IV. دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر:

1. دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية:

1.1. الوضعية الاقتصادية للعوائد النفطية قبل 1998: بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات بصورة محتشمة في بدايتها، حيث تم التصديق على جملة من القوانين ترمي إلى إصلاح مؤسسات الدولة، التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري، إن المنافع المتوقعة من الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق كلها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي وتبعا لذلك، تدهورت الوضعية الاقتصادية حيث سجلت انخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5 % في المتوسط خلال (1986-1991)، وتأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدي إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص (كربالي، 2005، ص89).

تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو غير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها الانخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات وزادت الوضعية تدهورا، ولقد اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي .ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

- انخفاض في عجز الميزانية من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994.
- انخفاض معدل التضخم إلى38.5 %.
- تحسين إحتياطي الصرف 2.64 مليار سنة 1994.
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء05 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وعرض05 فنادق إلى الخوصصة.

إن تحقيق تلك النتائج من خلال التطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية مما أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وأهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة ما يلي:

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية وتدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات.
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب.
- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على إستيراد المواد الغذائية أكثر من50%للعلم أنشأت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية، والتخفيف من العراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرون الخواص إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة وقد اتخذت عدة إجراءات تحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية وإنشاء سوق مالي.

إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي1995 كان مشروطا كتابيا وتميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في تحقيق معدل نمو 3.9 %، 4 % و 4.5 %خلال السنوات 1996، 1995 و1997على التوالي وتحقيق فائض في الميزانية بلغ 03%من إجمالي الإنتاج الخام سنة

1996 و01.3% في سنة1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4 % في سنة1995. يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية (Malti, 2007, p42).

إن انخفاض معدل التضخم من21.7% و18.7% و07% خلال 1995، 1996 و1997 هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ارتفاع الإيرادات من 27.6 % إلى 33 % وإلى 34 % من الناتج المحلي الإجمالي سنوات 1993، 1996 و1997 أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: 33.6%،29% و31% خلال السنوات 1995، 1996 و1997 على التوالي، تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82 % في سنة 1993 إلى 24 % في سنة 1997 (زغيب وحليمي، 2008، ص34).

وللتذكير في سنة 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.573 مليون دولار و33.561مليون دولار في سنة1996 و 31.222 مليون دولار في سنة1997، و30.473 مليون دولار في سنة1998، فـأهم نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي قد حققت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن بدرجة نسبية وأهملت بعض الجوانب الاجتماعية كالبطالة التي ارتفعت إلى 28 % في سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخوصصة البعض منها، كما أن تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع التدعيم سنة 1996 انعكس سلبا على مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين وهذا بسبب انخفاض الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة 1994–1997 وساهم إلى حد ما في اتساع رقعة دائرة الفقر، وقد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في جويلية 1999 أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 02 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي ستة ألاف دينار جزائري (6000 دج) (Baba-Ahmed, 2009, p32).

2.1. الوضعية الاقتصادية للعوائد النفطية بعد 1998: يعد النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع

الناتج الإجمالي الخام بمعدل4.5 % في السنتين 1998 و1999 إلى 6.2 % في سنة 2000 فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية10.8% في منتصف سنة 2000 وانخفضت إلى 9.4 % في نفس الفترة لسنة2001. إن هذا الارتفاع ناتج من تحسن الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول، وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار مكعب وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل 95 % من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7 % في النصف الأول من سنة2001 وارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16 % عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات بـ33 %، ويليه المواد الغذائية بـ 25.8 % من المجموع الكلي للواردات، إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة2001، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري بـ 24% في المنتصف الأول لسنة 2000، إن ارتفاع الإحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة، انخفضت مديونية الجزائر بـ 10 % في سنة 2001 عن سنة 2000 أي من 25 مليار دولار إلى 22,5 مليار دولار، كما انخفض التضخم إلى 01% سنة 2001 (لعاطف، بوفليح، 2008، ص14).

وقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي الاجتماعي كأرقام إحصائية ونذكر منها:

- ارتفاع الناتج المحلي الخام (PNB) من 69.5 مليار دولار سنة 2003 إلى 81.5 مليار دولار سنة 2004، ثم إلى 97.6 مليار دولار سنة 2005 بنسبة نمو تقترب من 5.2 % في سنة 2005 وهي نفس النسبة تقريبا في سنة 2004.
- ارتفاع مؤشر دخل الفرد من 2060 دولار سنة 2003 إلى 2519 دولار سنة 2004 ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له 2967 دولارا للفرد سنة 2005.
- التحكم في معدلات التضخم من 2.6 % سنة 2003 إلى 3.6 % سنة 2004 ثم إلى 1.6 % سنة 2005.

بلغ النمو الإقتصادي 3 % خلال سنة 2010 غير أن هذا النمو يبقى هشا لأنه مرتبط بقدر كبير بالمحروقات، وقد بلغ النمو خارج المحروقات 6.3 % خلال نفس السنة، وقد سجل هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن (10 %) والخدمات (9 %)، أما القطاع الصناعي الذي يعد قطاعا أساسيا لتحقيق النمو المستديم فإن إسهامه في الإنتاج المحلي الخام يعتبر هامشيا، لأن نسبة نموه لم تتجاوز1% في سنة 2008، أما القطاع الزراعي فقد ارتفع معدل نموه من 1.9 % سنة 2005 إلى05% سنة2007 ثم 08.50% سنة 2010 كنتيجة لاستراتيجية التنمية الريفية التي تم إطلاقها في 2006 (التجديد الريفي) وفي 2008 (تجديد الاقتصاد الزراعي) ويهدف تجديد الاقتصاد الزراعي 2009-2013 باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة، إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد. معدل التضخم بلغ 3.6 % سنة 2004 إلى5.7% سنة 2009 بسبب ارتفاع أسعار الموارد الغذائية وأسعار المواد المستوردة نتيجة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، ثم انخفض إلى 3.9 % سنة 2010 ثم رجع للارتفاع حيث بلغت نسبة التضخم في الجزائر8.9% سنة 2012 مقابل4.5% في 2011 وقد ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك بـ9%، مما زاد من نسبة التضخم لسنة 2012 لتبلغ 8.9%حسب الديوان الذي فسر ذلك بارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة بـ 21%، في هذا الشأن يرى الخبير الاقتصادي، كمال خفاش، أن سنة 2012 شهدت ارتفاعا في المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع مضيفا أن ارتفاع نسبة التضخم تعود أيضا إلى الزيادة في الأجور متوقعا انخفاضها خلال سنة2013.

2. دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية البشرية بالجزائر:

تعتبر التنمية البشرية الهدف الأساسي لعملية التنمية وقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا مهما في تنبي هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ 1990 كما أكد إعلان الأمم المتحدة للألفية والذي تحت عنوان(الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية)، أعلنت منظمة الأمم المتحدة يوم الخميس 04 نوفمبر تقرير التنمية البشرية لسنة2010، ويشير التقرير إلى أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية. وأنها تعد من بين 10 بلدان في العالم ذات تنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين. حيث عرفت تطورا بنسبة 53 % خلال الفترة الممتدة من1980 إلى2010 وأن التطور الذي حققته في

مؤشر التنمية البشرية مهم جدا.أنها تحتل المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث المؤشر المفصل للتنمية البشرية خلال الفترة 1990-2009، بعد كل من السعودية التي جاءت في المرتبة الخامسة وتونس السابعة وقبل المغرب بالمرتبة العاشرة في حين احتلت المرتبة الخامسة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث «المؤشر غير النقدي للتنمية البشرية. (لطفي، 2010، ص52) »

وقد حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، إضافة إلى سبع دول عربية في نفس المجموعة هي البحرين والكويت والسعودية وليبيا ولبنان وعمان وتونس وحلت ست دول أخرى في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة وهي الأردن وفلسطين ومصر وسوريا والمغرب والعراق، وحلت ثلاث دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة وهي اليمن وجيبوتي والسودان.

3. أثر العوائد النفطية على البيئة في الجزائر:

تعتبر الأثار البيئة أمرا جوهريا في الصناعة النفطية فلكل مرحلة من مراحل العملية مخاطرها على البيئة والصحة عامة إذا تتأثر الأنماط البيئية من الأرض الهواء خلال عمليات الاستخراج والتنقيب والتكرير، كما أن للتسربات النفطية دور كبير في تلويث البيئة ونظرا للمشكلات البيئية التي تسببها الصناعة النفطية عمدت السلطات إلى استخدام جزء من عوائد النفط في حماية البيئة اعتمدت السلطات العامة المخططات البيئية المركزية الشمولية، لم يطبق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر إلا حديثا، نظرا للموقف السياسي المناوئ للموازنة بين التنمية والبيئة والذي تكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة، وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع المخطط الوطني بضرورة الاهتمام بالبيئة، وتأتى ذلك من خلال تطبيقين لأسلوب التخطيط المركزي والشمولي لحماية البيئة، وبذلك تم اعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية 1996 (أولا)، وتلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة جوان2001 (ثانيا) (زيدان، يعقوبي، 2012، ص22).

1.3. المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة(PNAE) 1996:

أ- **أهدافه:** تضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها وترتيبا على هذه التوجيهات شرع في استكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة، بإحداث متفشيات البيئة على مستوى كل ولاية، وتم تعزيز سلطاتها الإدارية والقضائية.

ب- استراتيجيته: ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين، عرفت المرحلة الأولى بمرحلة "الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة1997، وتم إنجاز تقرير التشخيص المتعلق بها، والتكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء، وغطت مجموعة من الموضوعات، منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة، وموضوع الصحة والبيئة، وموضوع التلوث بالتدفقات السائلة والنفايات، وموضوع التلوث الجوي والأضرار السمعية، وموضوع حالة الموارد المائية، وموضوع تدهور التربة، والغابات والسهوب والتصحر والتنوع البيولوجي، وتسيير المناطق الساحلية، وموضوع التراث الأثري والتاريخي، وعرفت المرحلة الثانية "بتحديد الاستراتيجية الوطنية للبيئة"، والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة1999، وتم إنجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة1998، والذي أصبح موضوع تحديث كل سنة. وبعد الإنتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة2001، لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة (وناس، 2007، ص63).

2.3. المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة (PNDD) 2001:

أ- **أهدافه:** حدد المخطط الوطني مجموعة من الأهداف ذات الأولوية على الأمد القصير جدا صنفها إلى صنفين، يشمل الصنف الأول منها الأعمال التي تستهدف تحسين التصرف السليم في البيئة والتعزيز المؤسساتي، ويشتمل الصنف الثاني القيام بأعمال نموذجية مواكبة ذات القيمة التباينية العالية، لقد اعتمد المخطط الوطني في وضع السياسة الوطنية لحماية البيئة طريقة تدرجية من خلال اعتماد المخطط العشري (2001-2011)، فقد اتسمت التوجيهات التي وردت ضمن المخطط 2001 بالطابع العملي، إذ أنه عند النص على أي هدف استراتيجي يسعى المخطط إلى تحقيقه؛ كحالة النص على ترقية

الصحة ونوعية الحياة مثلا، يتم عرض النتائج المنتظرة لهذا الهدف على الأمد الطويل، وتوضع التدابير المؤسسية والمرافقة الملائمة لتحقيق هذه النتائج، ويحدد لها الغلاف المالي الخاص وبالموازاة مع الأهداف البيئية الاستراتيجية الطويلة المدى، نص المخطط للأهداف قصيرة ومتوسطة المدى من خلال مخطط الأعمال ذات الأولوية(2001-2004)، وقد تحددت هذه الأهداف في تحسين تزويد المواطنين بمياه الشرب، وتحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير، وتسيير النفايات الصلبة والمنزلية والخاصة، ومحاربة التلوث الصناعي ...الخ، وسعيا منه لتحقيق هذه الأهداف نص المخطط القصير المدى على جملة من التدابير المؤسسية والتدابير المواكبة لكل هدف على حدا، وحجم الاستثمارات المرصودة لتحقيق هذه الأهداف، والنتائج المنتظرة والمؤشرات، ومصدر تمويل جميع هذه العمليات.

ب- استراتيجيته: الاستدامة، مثل مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الاستبدال، ومبدأ الإدماج، ومبدأ النشاط الوقائي، ومبدأ الإحتياط، ومبدأ الملوث الدافع، وكذلك من خلال النص على مجموعة من الآليات التي تؤمن تحقيق الموازنة بين البيئة والتنمية مثل دراسة مدى التأثير على البيئة (بابا، 2004، ص120).

7. الخاتمة:

لقد تناولت الدراسة خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر وعن أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري والإمكانيات النفطية ومدى تأثيرها عن التنمية المستدامة، وذلك من خلال إبراز مدى تأثير العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية في الجزائر، وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى عدد من النتائج والتي تعتبر كتأكيد على بعض المفاهيم والمبادئ ذات الصلة بموضوع البحث نورد أهمها فيما يلي:

- جاء مفهوم التنمية المستدامة ليحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- أثبتت مفارقة الوفرة في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط أن الحلقة المفقودة في عملية التنمية هي عدم الاستخدام الأمثل لعوائد النفط.
- إن الاستناد على قواعد الشفافية والمراقبة والمساءلة في تسيير العوائد يضمن كفاءتها الاستخدامية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تحسين هذه القواعد.

- ارتفاع العوائد النفطية منذ بداية القران الواحد والعشرون وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط المتواصل.
- استخدمت العوائد النفطية في الجزائر خلال فترة (2000-2011) في التسديد المسبق للمديونية وتنفيذ خطط التنمية.

إن تأثير عوائد النفط إيجابي على الاقتصاد والتنمية في الجزائر خلال فترة (2000-2014) كما كان لها أثار سلبية على بعض المجالات، تتمثل أهم الأثار الإيجابية فيما يلي: أدت عوائد النفط إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما سمحت عوائد النفط بتنفيذ مشاريع استثمارية هامة سمحت عوائد النفط بتحسين مؤشرات التنمية البشرية والبيئية، سمحت عوائد النفط بحل مشكل المديونية الخارجية.

أما الأثار السلبية فتتمثل في: الأثر السلبي لعوائد النفط على القطاعات غير النفطية وعلى تنافسية الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال رفع سعر صرف العملة المحلية وإضعاف تنافسية الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية رغم أهميتها الكبيرة وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط وأدت العوائد النفطية إلى زيادة الواردات خاصة الغذائية، وهو ما يعني استنفاذ مورد ناضب في الإنفاق على الواردات بدل استخدامها في تطوير القطاعات الإنتاجية والقضاء على مختلف أشكال التبعية الغذائية، الأثر السلبي على البيئة وعلى قاعدة الموارد من خلال السعي إلى زيادة الإنتاج لتحقيق عوائد أعلى، أكدت النتائج السابقة ضعف الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في الجزائر، ويعتبر الفساد وغياب الشفافية وضعف المؤسسات الرقابية من بين أهم أسباب ضعف الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في الجزائر فضلا عن عدم كفاءة دراسات جدوى تقييم الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع وضعف متابعة تنفيذها.

على ضوء النتائج يمكن القول أن فرضيات الدراسة محققة بنسبة كبيرة حيث تأكدت:

- هيمنة قطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

- توصلنا حقيقة أن العوائد النفطية استعملت في زيادة مؤشرات التنمية المستدامة وذلك من خلال الزيادة في مؤشر التعليم ومؤشر الدخل الفردي بفضل توزيع عوائد النفط على مختلف القطاعات الأخرى.
- غياب الشفافية وأليات الرقابة على نشاط قطاع النفط مما تسبب في انتشار الفساد وأدى إلى هدر الموارد وأضعف الكفاءة في توظيفها.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نضع بعض الاقتراحات بهدف ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في تحقيق التنمية المستدامة ونجمل أهم الاقتراحات في ما يلي:

- أن تلتزم السلطات بإعداد تقرير دورية حول نشاط القطاع النفطي وحول الإيرادات النفطية المحققة والنفقات وأن تتاح للاطلاع العام وأن تخضع الحسابات للمراجعة والتدقيق من قبل جهات مستقلة.
- لا بد من مراقبة النفقات وتحديد الاعتمادات على أساس الاحتياجات الفعلية من خلال إجراء دراسات جدوى دقيقة ومتابعة ومراقبة إنجاز المشاريع وتجنب الإفراط في الاعتماد على الميزانيات التكميلية.
- يجب التعامل مع إيرادات النفط عند صياغة السياسة المالية العامة على إثرها تمويلا وليست دخلا، وبالتالي استخدامها في استثمارات تحقق دخلا دائما سواء استثمارات مالية مع مراعاة مبدأ العائد والمخاطرة أو في باستثمارات حقيقية كالاستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان كفاءة الاستثمارات.
- يجب أن تعمل السياسة النقدية على استقرار أسعار الصرف بما يساعد على تجنب الاعتماد على القطاع النفطي.
- من الضروري تخصيص جزء من الإيرادات في الحفاظ على البيئة وتطوير الطاقات المتجددة للحفاظ على قاعدة الموارد غير المتجدد.

VI. الملاحق:

الجدول رقم (01): تطور حصة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (2000-2016)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	حصة قطاع المحروقات	النسبة المئوية %
2000	2360.5	658.0	27.8
2001	2650.6	761.3	28.7
2002	2780.2	839.0	30.2
2003	2830.5	638.2	22.5
2004	3248.2	890.9	27.4
2005	4098.8	1616.3	39.4
2006	4227.1	1443.9	34.1
2007	4522.8	1477.0	32.8
2008	5247.7	1868.9	35.6
2009	6151.9	2319.8	37.7
2010	7564.7	3352.9	44.3
2011	8512.2	3882.2	45.6
2012	9408.3	4089.3	43.5
2013	11042.8	5001.5	45.3
2014	10212.0	3242.3	31.7
2015	12049.4	4180.4	34.7
2016	14384.8	5281.8	26.3

المصدر: (Annexe rapport Bank of Alegria 2016, 2007, 2002)

الجدول رقم (02) : مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة (2000-2016).

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	النسبة المئوية%
2000	623.8	502.3	80.5
2001	756.3	583.4	77.1
2002	926.6	592.5	63.9
2003	774.6	425.9	55.0
2004	950.5	588.3	61.9
2005	1578.1	1213.2	76.9
2006	1505.5	1001.4	66.5
2007	1603.2	1007.9	62.9
2008	1974.4	1350.0	68.4
2009	2229.7	1570.7	70.4
2010	3082.6	2352.7	76.3
2011	3582.3	2799.0	78.1
2012	3688.5	2796.8	75.9
2013	5190.5	4088.6	78.8
2014	3676.0	2412.7	65.7
2015	4392.9	2905.0	66.3
2016	5703.4	3979.7	69.8

المصدر: (Annexe rapport Bank of Alegria 2016, 2007, 2002)

الجدول رقم (03): تطور إحتياطي النفط في الجزائر (2000- 2016).

الوحدة: مليون برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11200	11314	11314	11314	11314	11314	11800
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	11350	12270	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2014	2015	2016				
الاحتياطي	12200	12200	12200				

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, p19, 2010, P18, 2017, P 22.

الجدول رقم (04): تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة : مليون دولار

التعيين / السنوات	النفط الخام	الكوندونسا	مواد النفط المكررة	غاز النفط المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي	إجمالي الإيرادات
2000	2661.7	2800.9	2274.9	988.2	2460.3	1995.5	13181.3
2001	2815.1	3999.6	3282.4	2118.6	3290.9	3531.3	19061.3
2002	1934.7	6307.3	3940.9	3337.0	5337.4	7324.6	28181.9
2003	1942.9	1952.9	1486.7	766.6	1924.8	1700.1	9774.0
2004	2724.3	2432.3	1996.0	1152.0	1832.1	1768.2	11904.9
2005	4815.1	3999.6	3282.4	2118.6	3290.9	3531.3	21061.3
2006	3994.4	3170.2	2736.6	1849.5	3250.9	3531.3	18531.9
2007	5056.1	3055.3	2493.8	1754.9	2888.5	2860.6	18109.2
2008	7719.7	3572.4	3018.1	2165.7	3778.9	3738.5	23993.3
2009	12559.7	4878.2	3029.0	2583.3	3757.0	4742.9	31550.1
2010	19340.7	6307.3	3940.9	3337.0	5337.4	7324.6	45587.9
2011	22697.4	7268.0	4756.3	3626.2	6383.1	8877.0	53608.0
2012	25373.7	8498.2	5838.1	4545.2	6724.8	8624.8	59609.1
2013	30513.7	10089.5	7310.0	5708.0	9089.6	14481.4	77194.6
2014	16855.6	5146.2	5373.4	3216.6	14481.4	8225.1	44415.1
2015	20724.9	4268.7	9219.5	4086.9	77192.2	11942.4	56121.6
2016	28744.8	5495.9	11971.8	5202.8	6670.9	13575.6	71661.8

المصدر: (Annexe rapport Bank of Alegria 2016, 2007, 2002)

VII. المراجع:

1. بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2004.
2. الحاج محمد موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثروة في الجزائر، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر، 2008.
3. زايري بلقاسم، كفاية الإحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة وهران، الجزائر، العدد السابع، 2011.

4. زغيب شهرزاد، حليمي حليمة، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، 2008.
5. علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010.
6. كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسم العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.
7. لعاطف عبد القادر، بوفليح نبيل، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.
8. محمد زيدان، محمد يعقوبي، الأثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14– 15 فيفري 2012، جامعة بشار، الجزائر، 2012.
9. مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات – حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
10. وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2007.
11. Annexe rapport Bank of Alegria 2002, 2007, 2016.
12. Hosine Malti, Histoire secréte du pétrole algérien, Marinoor, Alger, 2007.
13. http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html, consulté le 20/08/2018 à 23h20.
14. Mustapha Baba-Ahmed, L'Algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, 2009 .
15. Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés, Valorisation des Hydrocargie Economie et Politiques, rbures, CREAD, 2005.
16. Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, 2010, 2017.